

Distr.: General
26 August 2008
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أشير إلى تقرير المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨ (S/2008/135) الموجه إلى مجلس الأمن. وكنت قد أعربت في ذلك التقرير عن اعتزامي إيفاد فريق من خبراء أمن الحدود إلى لبنان، بالتنسيق مع حكومة لبنان، للاضطلاع بتقييم شامل للمتابعة تنفيذ توصيات الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية.

ويتمشى تقييم المتابعة ولطلب مجلس الأمن الوارد في بيانه الرئاسي المؤرخ ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/29).

وأنا أؤيد بالكامل الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير تقييم المتابعة، وهو التقرير الذي تلقته من رئيس الفريق، لاسي كريستنسن (الدائمك).

وأتشرف بأن أرفق طيه تقرير الفريق المستقل الثاني لتقييم الحدود اللبنانية، وأكون ممتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن عليه.

(توقيع) بان كي - مون



تقرير الفريق المستقل الثاني لتقييم الحدود اللبنانية

موجز

طالب مجلس الأمن، في قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦)، حكومة لبنان بتأمين حدوده وغيرها من نقاط الدخول لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد إلى لبنان دون موافقتها.

وبناء على دعوة من مجلس الأمن، وفي اتصال وثيق مع الحكومة اللبنانية، أوفد الأمين العام إلى لبنان فريقاً من خبراء أمن الحدود، وهو الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية، لإجراء تقييم كامل لعملية مراقبة حدود لبنان مع الجمهورية العربية السورية وتقديم تقرير إلى المجلس بشأن النتائج والتوصيات التي يخلص إليها الفريق في هذا الصدد. وقد زار الفريق لبنان في الفترة من ٢٧ أيار/مايو إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وقدم تقريره للأمين العام في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وأحيل التقرير إلى مجلس الأمن في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

ووفقاً للطلب الذي توجه به مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/29)، أعرب الأمين العام عن اعترامه بإفاد فريق إلى لبنان، بالتنسيق مع الحكومة اللبنانية، بغرض إجراء تقييم لمتابعة حالة أمن الحدود، وتقييم تنفيذ توصيات الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية، وتقديم أية توصيات إضافية لتحسين أمن حدود لبنان.

وفي الفترة من ١٥ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، تم إفاد الفريق المستقل الثاني لتقييم الحدود اللبنانية إلى لبنان. وخلال هذه الفترة، أجرى الفريق محادثات مع الأطراف الفاعلة الرئيسية في الحكومة اللبنانية، ومع مديري الأجهزة الأربع العاملة في مجال أمن الحدود وقادتها المحليين، وأصحاب المصلحة في المشروع النموذجي للحدود الشمالية، وممثلي البلدان المانحة.

وقام الفريق بزيارة جميع المعابر الحدودية الأربعة العاملة ومعبر آخر لم يُفتح بعد. كما زار الفريق عدداً من المواقع على طول الحدود الخضراء في شمال وشرق لبنان، بما في ذلك مواقع يشملها النزاع الإقليمي بين لبنان وسوريا والمناطق الحدودية الخاضعة للسيطرة الفلسطينية. كما زار مطار بيروت ومينائي بيروت وطرابلس.

وخلص الفريق إلى أنه حتى وإن أخذنا في الحسبان الحالة السياسية الصعبة في لبنان خلال السنة الماضية، وعلى الرغم من أنشطة المشروع النموذجي للحدود الشمالية والقوة المشتركة لمراقبة الحدود، كان معدل التقدم المحرز وتنفيذ توصيات الفريق الأول غير كافٍ. وهناك، في أفضل الأحوال، حالات منفصلة من التقدم، غير أنه لم يكن هناك أثر حاسم على أمن الحدود إجمالاً.

وإلى حد ما، فقد يتضمن المشروع النموذجي للحدود الشمالية عدداً من التوصيات الصادرة عن الفريق الأول. ورغم أن هذه التوصيات لا يُستفاد منها دائماً استفادة كاملة، فإن إدراجها في المشروع يشكل تقدماً في الاتجاه الصحيح.

ولم يلاحظ سوى تقدم طفيف في المعابر الحدودية، لا سيما على طول الحدود الخضراء في الشرق. ومع ذلك، كان من الممكن تطبيق عدد من التوصيات بسهولة دون أن تترتب عليها آثار سياسية أو هيكلية أو مالية.

غير أنه تحققت بعض الخطوات الإيجابية، منها عملية نقل معبر العبودية الحدودي إلى الحدود الفعلية، التي أوشكت على الانتهاء، وتركيب معدات إضافية تتصل بأمن الحدود مثل المساحات الضوئية واستخدام الحاسوب في مراقبة جوازات السفر.

ونظراً للحالة العامة السائدة، فإن حدود لبنان لا تزال قابلة للاختراق بنفس القدر الذي كانت عليه قبل سنة أثناء التقييم الأول.

ومن ثم يكرر الفريق المستقل الثاني لتقييم الحدود اللبنانية التوصيات المقدمة في التقرير السابق نظراً لأنها لا تزال صالحة الآن كما كانت صالحة منذ سنة.

وكتوصية إضافية، يُقترح أن تشرع الحكومة اللبنانية دون إبطاء في صياغة خطة استراتيجية تتضمن ما ترغب في تحقيقه من وضع نهائي ومن أهداف، فضلاً عن طرق وسبل تحقيقها.

ويوصى كذلك بأن تكفل البلدان المانحة بفعالية تعزيز التعاون فيما بينها وتنسيق أنشطتها بغرض تحقيق أفضل النواتج من الجهود التي تبذلها.

المحتويات

الصفحة

٥	أولاً - مقدمة
٥	ألف - قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)
٥	باء - الفريق المستقل الأول لتقييم الحدود اللبنانية
٥	جيم - الفريق المستقل الثاني لتقييم الحدود اللبنانية
٦	ثانياً - المنهجية
٦	ثالثاً - معلومات أساسية
٦	ألف - الحالة السياسية
٦	باء - القوة المشتركة لمراقبة الحدود
٨	رابعاً - النتائج
٨	ألف - القوة المشتركة لمراقبة الحدود
٩	باء - المعابر الحدودية الرسمية
١١	جيم - الخط الأخضر
١٣	دال - مرفأ بيروت البحري
١٤	هاء - مرفأ طرابلس
١٥	واو - مطار بيروت
١٦	زاي - الاستراتيجية اللبنانية بشأن الأمن الحدودي
١٧	حاء - البلدان المانحة على الصعيد الدولي
١٨	طاء - الخطوات المقبلة المقترحة
١٩	خامساً - استنتاجات وتوصيات

المرفقات

٢٣	الأول - زيارات واجتماعات الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية
٢٦	الثاني - خريطة نقاط عبور الحدود ومواقع الزيارات الميدانية
٢٧	الثالث - اختصاصات الفريق الثاني المستقل لتقييم الحدود اللبنانية

أولا - مقدمة

ألف - قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

١ - طالب مجلس الأمن، في قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦)، حكومة لبنان بتأمين حدوده وغيرها من نقاط الدخول لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد إلى لبنان دون موافقتها. وفي الفقرة ١٥ من القرار، أبرز المجلس التدابير التي ينبغي للدول اتخاذها لمنع تزويد أي كيان أو فرد بالأسلحة أو أي مساعدة عسكرية أخرى إلا ما تأذن به الحكومة اللبنانية أو قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

باء - الفريق المستقل الأول لتقييم الحدود اللبنانية

٢ - رحب مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/12) باعتزام الأمين العام كفالة التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ودعاه إلى القيام في أقرب وقت ممكن، وفي اتصال وثيق مع الحكومة اللبنانية، بإيفاد بعثة مستقلة لإجراء تقييم كامل لعملية مراقبة الحدود، وتقديم تقرير إلى المجلس بشأن النتائج والتوصيات التي تخلص إليها البعثة في ذلك الخصوص. وعليه، أوفد الأمين العام إلى لبنان فريقا من خبراء أمن الحدود، يعرفون باسم الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية، لإجراء تقييم كامل لعملية مراقبة حدود لبنان مع الجمهورية العربية السورية. وقد زار الفريق لبنان في الفترة من ٢٧ أيار/مايو إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وقدم تقريره وتوصياته للأمين العام في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وأحيل التقرير إلى مجلس الأمن في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (S/2007/382).

جيم - الفريق المستقل الثاني لتقييم الحدود اللبنانية

٣ - وفقا للطلب الذي توجه به مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/29)، وبغرض إجراء تقييم كامل لتنفيذ توصيات الفريق المستقل الأول لتقييم الحدود اللبنانية وموافاة المجلس بمعلومات مستكملة، أعرب الأمين العام عن عزمه إيفاد فريق إلى لبنان بغرض إجراء تقييم، بالتنسيق مع الحكومة اللبنانية. وكان الفريق يتألف من لاسي كريستنسن، وهو رئيس الفريق (الدانمرك)، وأرنو لانغانكي (ألمانيا)، وكلاهما خبير في أمن الحدود، وشيرون بليك لوبان (جامايكا)، وهو خبير في الشؤون الجمركية، والعقيد (المتقاعد) كولم دويل (أيرلندا)، وهو خبير في الشؤون العسكرية (ترد الاختصاصات طيه في المرفق الثالث).

ثانياً - المنهجية

٤ - اضطلع الفريق بولايتيه بالتنسيق مع الحكومة اللبنانية والأجهزة الأمنية الأربعة المعنية في المقام الأول، وهي القوات المسلحة اللبنانية، وقوات الأمن الداخلي، والمديرية العامة للأمن العام، والمديرية العامة للحمارك. وقد يسّر هذا النهج الدعم الكامل والشامل الذي تقدمه الحكومة. وقدمت خدمات بسهولة لكافة الاجتماعات والزيارات الموقعية، سواء مع أعضاء الحكومة أو الأجهزة الأمنية أو الجهات المانحة. وقدم مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان مساعدة خاصة لتلبية كل طلبات الفريق المتعلقة بزيارة مواقع محددة ولقاء مسؤولين. وقد التقى الفريق برئيس الوزراء ووزير الدفاع ومديري الأجهزة الأمنية الأربعة والقادة العسكريين الإقليميين. وقام بزيارات ميدانية إلى كافة المعابر الحدودية وغيرها من المناطق على طول الخط الأخضر. إضافة إلى ذلك، تمكّن الفريق أثناء رحلة بطائرة هليكوبتر من مشاهدة جزء كبير من الحدود اللبنانية السورية. وقد ركز التقييم الذي أجراه الفريق على الجوانب التقنية لأمن الحدود وإدارتها. وينبغي قراءة التقرير الحالي للفريق مقترنا بتقرير الفريق الأول (انظر S/2007/382).

ثالثاً - معلومات أساسية

ألف - الحالة السياسية

٥ - استناداً إلى مسؤولين لبنانيين، عرقل تدهور الحالة السياسية في لبنان عقب بعثة الفريق الأول اعتماد العديد من المقارات اللازمة لمواصلة تنفيذ توصيات ذلك الفريق. وانطبق الأمر بشكل خاص على الإجراءات التي تستدعي إدخال تغييرات على الإطار القانوني أو التي قد تترتب عليها آثار مالية أو سياسية كبيرة. وأعرب مختلف المحاورين اللبنانيين الذين التقى بهم الفريق عن أملهم في أن يسمح التحسن الذي طرأ مؤخراً على الحالة السياسية بإحراز مزيد من التقدم بشأن المسائل الحدودية التي تترتب عليها آثار سياسية، مثل تعيين الحدود وترسيمها ووجود سلطة وحيدة في مجال أمن الحدود.

باء - القوة المشتركة لمراقبة الحدود

٦ - كما ورد في التقرير الأول (وغيره من التقييمات)، تتمثل إحدى أهم المسائل التي من شأنها أن تسهم في تعزيز أمن الحدود في زيادة التنسيق والتعاون فيما بين الأجهزة اللبنانية المسؤولة عن أمن الحدود. ولتحقيق ذلك، أنشئت القوة المشتركة لمراقبة الحدود، لتشمل كافة الأجهزة الأربعة العاملة في مجال أمن الحدود في إطار المشروع التجريبي للحدود

الشمالية بقيادة ألمانيا. ولا يشمل اختصاص القوة المشتركة لمراقبة الحدود المعابر الحدودية الرسمية.

٧ - واقترح المشروع أثناء اجتماع ضم رئيس وزراء لبنان والسفير الألماني في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. ووردت الموافقة على المشروع فيه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وقام مستشارون ألمان، إلى جانب شركائهم اللبنانيين، بتصميم مشروع نموذجي لتقييم قدرات لبنان، بمساعدة الجهات المانحة، في مجال تأمين حدوده الشمالية. ومن العناصر الرئيسية في المشروع إدماج المؤسسات الأمنية اللبنانية المعنية بمهام حماية الحدود، وهي القوات المسلحة اللبنانية وقوات الأمن الداخلي والمديرية العامة للأمن العام والمديرية العامة للجمارك، في وحدة تنفيذية منسقة، ألا وهي القوة المشتركة لمراقبة الحدود. وقد تلقى المشروع مساهمات من البلدان المانحة والاتحاد الأوروبي. وبدأت القوة المشتركة لمراقبة الحدود العمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٨ - وأنشئت لجنة أمن الحدود في لبنان، وهي تضم كبار الممثلين عن مختلف الأجهزة الأمنية، برئاسة رئيس قوات الأمن الداخلي. كما أنشئت وحدة لتنفيذ المشروع يرأسها عقيد في القوات المسلحة اللبنانية، وتضم ممثلين عن الأجهزة الثلاثة الأخرى.

٩ - وتتألف القوة المشتركة لمراقبة الحدود من ٨٠٠ فرد تقريبا، بما يتناسب مع قوام مختلف الأجهزة الأمنية. ويتولى قيادتها لواء من القوات المسلحة اللبنانية، له نائب هو عقيد من قوات الأمن الداخلي. وتجرى العمليات المشتركة انطلاقا من مركز عمليات مشترك؛ والمراد من كل من التخطيط المشترك، وتحسين القدرة على التحرك، وتطوير المعدات، وزيادة قابلية التشغيل البيئي في مجال الاتصالات هو تحسين ممارسة الإدارة المتكاملة للحدود. وعقب مرحلي الإعداد والتنفيذ الأوليتين، دخل المشروع حاليا مرحلة التوحيد.

١٠ - ويبلغ الطول الإجمالي للحدود الشمالية ١٠٠ كيلو متر تقريبا، وهي مجال عمليات القوة المشتركة لمراقبة الحدود. غير أن المعبرين الحدوديين الرسميين داخل هذه المنطقة في العريضة والعبودية لا يشملهما اختصاص القوة المشتركة، كما لا يوجد معبر حدودي إضافي في البقعة قيد التشييد حاليا. ويشكل النهر الكبير الجزء الأول من الحدود على امتداد مسافة ٦٥ كيلو مترا.

رابعاً - النتائج

ألف - القوة المشتركة لمراقبة الحدود

١١ - رغم أن المشروع التحريبي للحدود الشمالية يُعتبر الآن في مرحلة التوطيد، يعتقد الفريق أنه لم يصل بعد إلى مرحلة التنفيذ الكامل لعدد من الأسباب.

١٢ - ولا يزال يتعين وصول بعض المعدات الأساسية لعمل القوة المشتركة لمراقبة الحدود. وكانت هناك أيضاً حالات من عدم التوافق بين المعدات ومصادر الطاقة. وبالتالي تعيّن على القوة المشتركة لمراقبة الحدود بدء عملياتها بدون توفر جميع المعدات الضرورية. ووفرت الدانمرك التدريب لعناصر القوة، وأنشأت مركزاً تدريبياً وأمانة تدريب يترأسها لبناني. ويبدو أن القوة المشتركة لمراقبة الحدود تحرز تقدماً واعداء بفضل "التدريب أثناء الخدمة" الذي يشكل خطوة إيجابية لاكتساب الخبرة.

١٣ - وقد جُهّزت القوة المشتركة لمراقبة الحدود بمجموعة من المركبات رباعية الدفع، ومركبات صالحة لكل الطرق أو الدراجات الرباعية، الملائمة للعمليات في الأجزاء الحدودية التي يتعذر الوصول إليها أكثر من غيرها وللدوريات الراكبة. ويجب أن تُخطط هذه الدوريات بشكل جيد وأن تُنفذ بصورة غير معتادة ومتغيرة، وذلك للاستفادة من ميزة المفاجأة. ولم يكن ثمة ما يدل على أنها تُستخدم على هذا النحو. ويجب أن تستند هذه الأصناف من العمليات على تحليل سليم للمعلومات الاستخباراتية المتوافرة. وفي حين يجري تعيين عنصر الاستخبارات والتحليل هذا داخل القوة المشتركة لمراقبة الحدود، ليس هناك على ما يبدو أي منتجات أو تنسيق بين الوكالات، ولم يُبلغ الفريق أيضاً بأي حالة شرعت فيها القوة المشتركة لمراقبة الحدود بعمليةٍ بالاستناد إلى معلومات استخباراتية محددة. ويبدو أن الوكالات لا تتبادل المعلومات الاستخباراتية أو تنسقها، رغم أنه من المفترض أن تعمل كوحدة لا تتجزأ ضمن القوة المشتركة لمراقبة الحدود. والمستوى الحالي للتكامل التشغيلي بين الوكالات الأربع هو أقل من المستوى المرجو، ولا يزال هناك مجالاً للتحسين. وتجدر الإشارة مع ذلك إلى أن هذا التكامل يستغرق بعض الوقت من أجل بناء شعور بالثقة بين الوكالات.

١٤ - وأعرب عن القلق إزاء الطريقة التي جرى بها التخطيط للمشروع التحريبي للحدود الشمالية وتنفيذه. وقد زُعم أن عدم وجود مفهوم استراتيجي شامل في البداية وغياب خطة تفصيلية للتنفيذ أثر سلباً على إنجاز الأهداف المرجوة من القوة المشتركة لمراقبة الحدود. ومع ذلك، يظل من المهم أن تواصل الجهات المانحة دعم المشروع وأن تُخصّص الموارد اللازمة للقوة لكي تبرهن أنها قادرة على الاستمرار.

باء - المعابر الحدودية الرسمية

١٥ - يشير هذا التقرير بشكل خاص إلى المعابر الحدودية الرسمية الموجودة على طول الحدود اللبنانية السورية، وهي: العريضة، والعبودية، والقاع، والمصنع، ومعر البقيعة الذي لا يزال قيد التشييد.

١٦ - وتتطلب مراقبة هذه المعابر الرسمية مراقبة كاملة ومطلقة اتخاذ بعض التدابير الأساسية، من قبيل تسييج مناطق المراقبة هذه بشكل مناسب. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يحظى نقل الأماكن قريبا من الحدود بأهمية كبيرة، كما يجري حاليا في العبودية.

١٧ - وقد تغيرت الحالة في معبر العريضة قليلا عما كانت عليه في التقارير السابقة. ففي حين أن هذا المعبر هو المعبر الوحيد قيد التشغيل الذي يقع على الحدود مباشرة، إلا أن الأمن العام والجمارك العامة لا يزالان يعملان في المبنى الموجود في المكان نفسه. وقد جرى بالفعل تحديد موقع جديد وهيئته، لكن أعمال التشييد لم تبدأ بعد. وينبغي أن يُستخدم هذا الموقع، عند الانتهاء من بنائه، على نحو ييسر نظام مراقبة من مكان واحد.

١٨ - ويعكس المعبر الحدودي في العبودية أبرز التغييرات التي تم الشروع فيها منذ زيارة الفريق الأول المستقل لتقييم الحدود اللبنانية. فقد نُقلت نقطة التفتيش الحدودية مباشرة إلى الحدود. وتتوفر في الموقع المشيد حديثا ممرات منفصلة لحركة المرور القادمة والمغادرة ومساحة كافية لتفتيش المركبات/الشاحنات. ويتقاسم الأمن العام والجمارك العامة الأماكن ذاتها، وهذا ما يعزز نمجا لإدارة متكاملة للحدود وتنفيذ مراقبة من مكان واحد. ولم يدخل الموقع المشيد حديثا بعد طور التشغيل الكامل، وذلك بسبب النقص في إمدادات الطاقة. ومن المتوقع أن يدخل المعبر طور التشغيل الكامل بحلول منتصف شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وذلك يتوقف على ما يُحرز من تقدم.

١٩ - ورغم أنه كان من المقرر أن يبدأ تشغيل معبر البقيعة بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٧، غير أنه لا يزال قيد التشييد. ويقدم المسؤولون اللبنانيون الموجودون في الموقع خطة واعدة. وجرى النظر على النحو الواجب في أوجه القصور الواردة في تقرير الفريق الأول المستقل. ويتعين أن تُركب المكاتب الجاهزة على الحدود مباشرة، مما يمكن الأمن العام والجمارك العامة من العمل معاً بشكل وثيق وقريبا من الحدود الفعلية. وسوف يتبين ما إذا كان هذا المعبر الحدودي سيُفي، عند اكتماله، بمتطلبات الإدارة المتكاملة للحدود. ولوحظ أن السلطات السورية أنجزت مبنى جديدا لمعبر حدودي على جانب الحدود التابع لها.

٢٠ - ولم ير الفريق أي تغييرات في معبر القاع منذ السنة الماضية. وهناك مشكلة كبيرة تتمثل في طول المسافة بين الحدود الفعلية ونقطة التفتيش (حوالي ١٢ كيلو مترا). ووفقا

للمسؤولين اللبنانيين الذين التقى بهم الفريق في الموقع، فلم يكن هناك في ذلك الوقت خطط للانتقال بهذا الموقع إلى مكان أقرب إلى الحدود.

٢١ - وفي معبر المصنع الحدودي، وهو نقطة العبور الرئيسية للشاحنات، يمكن ملاحظات بعض التغييرات. وهناك أيضا مشكلة كبيرة تتمثل في طول المسافة بين الحدود الفعلية ونقطة التفتيش (حوالي ٨ كيلو مترات). ولم يبدأ حتى الآن تنفيذ الخطط القائمة للانتقال بالموقع إلى مكان أقرب إلى الحدود. ومع ذلك، وكرتيب مؤقت، تم شراء أراضٍ مجاورة وأعيد تصميم الموقع بصورة مرضية. وبالنسبة لتدفق المركبات، فإن حركة المرور القادمة تُفصل إلى ممرين، يُستخدم أحدهما لمركبات المسافرين والحافلات، بينما يُستخدم الممر الآخر لشاحنات نقل البضائع. ولم تعد هناك حاجة لأن تخترق الشاحنات الممرات للتوقف في موقع للتفتيش كما كان عليه الوضع سابقا.

٢٢ - وجرى تغيير هام نحو الأفضل في معبر المصنع الحدودي تمثل في تركيب وحدة مسح ضوئية تعمل منذ عام تقريبا. ويجري مسح ٣٠ شاحنة يوميا في المتوسط من أصل عدد إجمالي قدره ٢٠٠ شاحنة تقريبا تدخل إلى لبنان من هذا المعبر الحدودي. ولم تتم الإشارة بوضوح إلى الكيفية التي يتم بها انتقاء تلك الشاحنات. ويظهر أنه لا يُطبق أي تقييم موحد للمخاطر، ويبدو أن الانتقاء العشوائي يستند إلى بيان الشحنة وحسب موظفي الجمارك العامة. ووفقا للسلطات اللبنانية، لم يُكشف حتى الآن عن أية أسلحة أو مواد ذات صلة في معبر المصنع أو في أي من المعابر الحدودية الأخرى، وذلك بالرغم من العثور على بعض المواد المهربة. وأبلغ الفريق أن جميع الشاحنات تخضع للتفتيش من الباب الخلفي. ولإنجاز هذه المهمة، لا بد من تواجد ٣٥ موظفا من الجمارك العامة على الأقل على مدار الساعة. واستطاع الفريق ملاحظة أن الإجراء الحالي ينجم عنه طوابير طويلة من الشاحنات التي تنتظر التخليص الجمركي. ويُطلب من بعض الشاحنات أن تفرع حمولتها، ويتوقف ذلك على نتيجة المسح.

٢٣ - ولا يزال الموقع كله في معبر المصنع الحدودي تعمه الفوضى، ويفتقر إلى المنهجية في العمل إلى حد بعيد. ويمكن الدخول إلى لبنان بدون التعرض للتفتيش على النحو الملائم باتباع طريق تلتف حول نقطة التفتيش هذه.

٢٤ - ووفقا لموظفي الأمن العام والجمارك العامة الذين قابلهم الفريق، ليس هناك سوى تنسيق محلي محدود مع نظرائهم السوريين. وقد أُشير إلى أن هذا الأمر يندرج ضمن اختصاص مقار الوكالات.

٢٥ - المناطق المحيطة بالمعابر الحدودية مسيجة جزئياً فقط، ولم يُلاحظ أي تسييج إضافي في أي معابر حدودية. ويبدو أن الموقع المشيد حديثاً في العبودية هو الموقع الوحيد المسيج بشكل كاف.

٢٦ - وباستثناء العبودية، لم يُحرز أي تقدم في أي معبر حدودي في إرساء نظام "المراقبة من مكان واحد" الموصى به.

٢٧ - ويجري التحقق من وثائق الهجرة في جميع المعابر الحدودية في مبان لها مداخل منفصلة للمسافرين القادمين والمسافرين المغادرين. إلا أنه لا يمكن ملاحظة هذا الفصل بين هاتين المجموعتين داخل المباني. ونظام مراقبة المسافرين، وتفتيش البضائع وانتقاء المركبات والشاحنات لإحضاها للمزيد من التفتيش الدقيق، كان، على وجه العموم، نظاماً غير ملائم. ولم يُلاحظه سوى تنسيق محدود بين الأمن العام والجمارك العامة. ولم يكن ممكناً تحديد إلى أي مدى يمكن استخدام المعلومات الاستخباراتية. ولم تُتخذ إجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة بالمعابر الحدودية، بما فيها الأنظمة المتصلة بحركة الأشخاص وتفتيشهم، وكذلك حركة المركبات والبضائع وتفتيشها، داخل نقاط المراقبة. وأبلغ الفريق أنه تم نشر بعض موظفات الأمن العام في المعابر الحدودية.

٢٨ - وجرت حوسبة نظام التحقق من جوازات السفر في جميع المواقع التي زارها الفريق. إلا أن النظام معد ليقرأ الجوازات وبطاقات الهوية اللبنانية فقط.

جيم - الخط الأخضر

٢٩ - قبل زيارة الفريق الأول المستقل إلى منطقة الخط الأخضر، أشار عدد من الجهات الفاعلة الرئيسية اللبنانية، بما فيها لجنة الأمن الحدودي اللبنانية، إلى أن التقدم المحرز على الخط الأخضر الشرقي، خارج نطاق مسؤولية قوة الحدود المشتركة، كان ضعيفاً، إن لم يكن معدوماً تماماً. وتبين للفريق الأول المستقل خلال زيارته الميدانية أن الوضع كان كذلك تقريباً كما ذكر.

٣٠ - وعلى امتداد الخط الأخضر الشمالي، ضمن نطاق مسؤولية قوة الحدود المشتركة، اتضح أنه تم الشروع في تنفيذ معظم توصيات الفريق الأول المستقل المتعلقة بإدارة هذه الحدود بدرجات متفاوتة.

٣١ - وبدأ تنفيذ البرامج التدريبية للكفاءات الخاصة بالحدود ضمن المشروع التجريبي للحدود الشمالية. وبدأ الأخذ بمهارات غير عسكرية في مجال الأمن الحدودي، لوحظت من

خلال نشر الموظفين ومواقع نقاط المراقبة، مع التركيز على مراقبة الحدود، وبدرجة أقل على الدفاع الإقليمي. وجرى أيضا تسيير دوريات راكبة تتكون من وحدات صغيرة ومتحركة.

٣٢ - غير أنه ثبت أن المركبات رباعية الدفع لا تزال تجتاز الخط الأخضر في الشمال. ولاحظ الفريق الأول المستقل أيضا أن تفتيش حركة المرور الخفيفة، من قبيل المشاة أو المركبات ذات العجلتين، لا يتم عادة. واتضح ذلك في مكان واحد عندما فضّل سائق دراجة نارية صغيرة احتيازا مجرى نهر جاف يقع قريبا من مركز مراقبة تابع لقوة الحدود المشتركة في حضور الفريق الأول المستقل، وأعرب عن استغرابه عندما طُلب منه إبراز وثائق هويته.

٣٣ - ورأى الفريق الأول المستقل أن احتمال التوصل إلى مستوى مقبول من المراقبة الحدودية على امتداد مخارج الخط الأخضر الشمالي هو، في تقديره، احتمال قائم رغم بعض أوجه قصور المشروع التحريبي للحدود الشمالية. وينبغي أن يخضع مدى فعالية المشروع إلى تقييم يتم كجزء من استعراض شامل للقوة المشتركة لمراقبة الحدود. وينبغي أن يجري هذا التقييم بالاقتران مع تقييم المشروع التحريبي المتوقع قبل نهاية مرحلة التوطيد الحالية للمشروع.

٣٤ - ولا يزال نشر الموظفين وموقع مراكز المراقبة يستند بصورة شبه حصرية إلى النظريات العسكرية، التي تقتضي إقامة مراكز ثابتة ومحصنة بأعداد كبيرة. ويبدو أن الأمر نفسه أيضا ينطبق على مناطق عبور الحدود التي تسيطر عليها الجماعات الفلسطينية، حيث أن من الأهمية بمكان مواصلة المراقبة الفعالة لأي حركة دخول إلى المناطق التي يسيطر عليها اللبنانيون، ذلك أن هذه المناطق مفتوحة على الجمهورية العربية السورية.

٣٥ - وأدعي أن الدوريات الراكبة تُسيّر دائما بأعداد كبيرة (١٠ أفراد على الأقل). وخلال يومين من المراقبة الأرضية ويوم من المراقبة الجوية قام بها الفريق الأول المستقل، لم يُلاحظ رغم ذلك أي نشاط لدوريات راكبة على الحدود الشرقية.

٣٦ - وعلى امتداد الجهة الشرقية، لم تتلق القوات المسلحة اللبنانية أي تدريب خاص بالحدود. ورغم الإقرار جزئيا بالحاجة إلى هذا التدريب، لم يطلب القادة العسكريون هذا التدريب. ولم تحصل القوات المسلحة اللبنانية على امتداد الخط الأخضر الشرقي سوى على عدد ضئيل من المعدات الخاصة بالحدود، حيث لا تزال هناك حاجة واضحة للتحسين في هذا الصدد. غير أن الفريق لاحظ أن قادة الجيش اللبناني، عندما سُئلوا عن الأمر، ذكروا أنهم يحتاجون إلى معدات عسكرية ومعدات خاصة بإدارة الحدود على حد سواء، ولئن كان

ينبغي إعطاء الأولوية لهذه الأخيرة، نظراً للدور الذي تقوم به القوات المسلحة اللبنانية على امتداد الخط الأخضر.

٣٧ - ولم تشهد الحالة على امتداد الخط الأخضر الشرقي عملياً أي تقدم، ويظل الخط الأخضر قابلاً للاختراق كما كان عليه خلال بعثة الفريق الأول المستقل. والسبب الرئيسي لعدم إحراز تقدم، والذي قدمته لجنة الأمن الحدودية والقادة على الميدان، هو القرار الدائم الذي اتخذته حكومة لبنان بالانتهاء أولاً من مرحلة التوطيد والتقييم اللاحق للمشروع التجريبي للحدود الشمالية قبل اتخاذ قرارات أخرى.

٣٨ - ولا تزال هناك حاجة ملحة للفصل بين أنشطة عبور الحدود المشروعة وغير المشروعة فيما يتعلق بالحدود الشمالية والشرقية. ولا يعرف الفريق سوى موقع واحد أُقيم فيه معبر حدودي صغير لحركة المرور الخفيفة ويمارس رقابة تامة على مدى شرعية الأشخاص عابري الحدود، فيسمح للأهالي اللبنانيين من السكان ذوي الاحتياجات الاجتماعية بالعبور (الاحتياجات المتعلقة بالتعليم، والعلاج الطبي، وأصحاب الأراضي الواقعة على جانبي الحدود، وما إلى ذلك) وفقاً لقائمة بالأسماء التي أعدتها القوات المسلحة اللبنانية والمجتمع المحلي.

٣٩ - ولا تزال هناك دلائل لا حصر لها على وجود حركة مرور غير مراقبة عبر الحدود، بما في ذلك المركبات. وهذا هو بشكل خاص الحال في المنطقة الشرقية، حيث أُقيمت في الكثير من المناطق متاريس ترابية أو حواجز طرقية مادية، لكنها سرعان ما تُزال أو تعمد حركة عبور الحدود بصورة غير شرعية إلى تفاديها بكل بساطة.

دال - مرفأ بيروت البحري

٤٠ - جرى تحسين المواصفات الأمنية الداخلية لمرفأ بيروت بإنشاء سياجات تفصل بين عدد من مناطق المرفأ وتقسّمها إلى قطاعات. وكان تشييد هذه السياجات جارياً خلال زيارة الفريق المستقل الأول لتقييم الحدود اللبنانية.

٤١ - وتتطلب مراقبة الدخول إلى المرفأ إدخال المزيد من التحسينات، بما في ذلك الحاجة إلى بطاقات هوية ذات مواصفات أمنية للموظفين وفصل موقف سيارات الزبائن عن الأماكن الرئيسية في المرفأ. وأخبر الفريق المستقل الأول بأن هناك مشروعاً جارياً لإصدار بطاقات هوية ذات مواصفات أمنية. غير أن ذلك لم يتم بعد. ورغم أنه تم تعيين منطقة لوقوف السيارات، فإن أفضل موقع لهذه المنطقة سيكون خارج أماكن المرفأ.

٤٢ - وأخبر الفريق بأن العمل جارٍ لتشييد محطة طرفية جديدة للمسافرين لتخليص أعضاء الطواقم ومسافري السفن. وفي غضون ذلك، يهبط أعضاء طواقم السفن إما على جانبها أو في منطقة معينة لذلك الغرض.

٤٣ - ولا يزال التعاون غير كافٍ فيما بين الوكالات الأربعة المكلفة بالسهر على أمن المرفأ. ويضعف موظفو الجمارك العامة وأفراد القوات المسلحة اللبنانية جهودهم بإجراء عمليات مراقبة منفصلة للحاويات في مواقع مختلفة داخل أماكن المرفأ. وأخبر الفريق بأن موظفي الجمارك العامة يصعدون الآن على متن السفن الراسية على أرصفة المرفأ. ووردت من الولايات المتحدة الأمريكية أجهزة كشف يدوية ومعدات تابعة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال موظفو الجمارك العامة يختارون البضائع لفحصها بدقة، في حين يُقال إن القوات المسلحة اللبنانية تراقب كل البضائع التي تدخل المرفأ. ويشك الفريق في أن تكون هذه القوات قادرة على إجراء فحص فعال لكل الحاويات البالغ عددها ٢٠٠.٠٠٠ حاوية وغيرها من المواد السائبة التي تدخل المرفأ سنوياً. وفي هذا الصدد، يمكن تحقيق فعالية أكبر باختيار حاويات لإجراء فحص دقيق بالاستناد إلى تقييم المخاطر والاستخبارات.

٤٤ - ولم ترد أية تقارير عن ضبط الجمارك العامة أو القوات المسلحة اللبنانية لأية أسلحة أو ذخيرة في المرفأ. غير أن الجمارك العامة أبلغت عن ضبط بعض البضائع المهربة من قبيل الملابس والساعات ومواد التجميل المزورة. وحدث أنها ضبطت مخدرات مرة واحدة. وأخبر الفريق أن الجمارك العامة، تركز عموماً، في المقام الأول، على تحصيل الإيرادات. ومن الأهمية بمكان أن تركز الجمارك العامة على مراقبة الاستيراد غير المشروع للأسلحة والذخيرة ومعدات صنع القنابل.

هاء - مرفأ طرابلس

٤٥ - استشار الفريق مسؤولين كباراً في القوات المسلحة اللبنانية والجمارك العامة في مرفأ طرابلس. ولم تطرأ أي تغييرات في التدابير الأمنية منذ تقرير أعدته إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة في آذار/مارس ٢٠٠٧. وأقر الفريق المستقل الأول في تقريره التوصيات الواردة في ذلك التقرير.

٤٦ - وشدد الموظفون الأقدمون على الحاجة إلى اقتناء المعدات، خاصة المساحات الضوئية. كما أشاروا إلى الحاجة إلى مساحة إضافية لتحسين مرافق المرفأ وإيواء المزيد من السفن. غير أن الأولوية في القريب العاجل يجب أن تُعطى لمنع إمكانية استيراد الأسلحة والذخيرة غير الشرعية وضمن انطواء الإجراءات التشغيلية الموحدة المتعلقة بفحص البضائع على تحليل كافٍ للمخاطر واتباع هذه التدابير لإجراءات واضحة ولا لبس فيها.

واو - مطار بيروت

٤٧ - لم يُنفذ العديد من التوصيات التي قدمها الفريق المستقل الأول بشأن المطار. وما زال هناك فصل مادي غير كافٍ بين البضائع الواردة والبضائع الصادرة. وأفادت الأنباء باستخدام أجهزة علب الوثائق (Docu-boxes). غير أنه، خلال زيارة الفريق، أفادت التقارير بأنها معطلة بشكل مؤقت ويجري تحديثها. وتشغل نظم الجمارك العامة بالحواسيب وهي تستخدم حالياً برامجيات أسيكودا ٢ (ASYCUDA II). غير أن هذا النظام لم يُركب بعد في أي من نقاط العبور الحدودية القانونية، مما يحذر من الفوائد التشغيلية العامة للنظام. وليس هناك أي دليل على تحديث نظام تخزين البيانات القائم سواء لدى الجمارك العامة أو الأمن العام. وأبلغ الأمين العام عن بعض النجاح في القبض على الأشخاص الذين يحاولون الدخول إلى لبنان بشكل غير قانوني. ووفقاً للسلطات اللبنانية في مطار بيروت، لم ترد أية تقارير عن ضبط أي أسلحة في المطار.

٤٨ - والوكالات الأربع مدمجة، في المطار، تحت قيادة رئيس لجنة الأمن. غير أنه يبدو أن التأزر والتنسيق منعدمان. فيبدو أن الوكالات، في الظروف الحاسمة، تتبع الأوامر الداخلية عن كثب بدلاً من اتباع نهج متكامل. ويدل على ذلك انعدام التنسيق لتنفيذ توصيات الفريق المستقل الأول التي كانت تخص المطار بالتحديد. ولئن كانت هناك محاولات لتنفيذ بعض توصيات الفريق المستقل الأول الرئيسية لتحسين الأمن في المطار، فإن بعضها لا يزال في مرحلة التخطيط.

٤٩ - وهناك تحسن مستمر في الدعم بالمعدات المقدم لكل الوكالات بغية زيادة الفعالية. ومن ضمن ذلك المشروع الثنائي الفرنسي، الذي يتكون من مختبر ووثائق مجهز لكشف واثائق السفر المزورة. وقد بدأ تشغيل هذا المختبر وأبلغ المسؤولون في المطار عما يقارب ٣٠ حالة ضُبطت فيها واثائق مزورة خلال الأشهر الثلاثة أو الأربعة الأولى من التشغيل. ومن المتوقع أن يستمر المشروع الثنائي الفرنسي بتقديم نواتج جديدة من قبيل التدريب على تقنيات استعمال الكلاب والتفتيش.

٥٠ - وبشكل عام، زاد عدد موظفي الأمن العام والجمارك العامة باستخدام موظفين إضافيين، من بينهم نساء. ورأى الفريق موظفتين متمركزتين عند نقطتي دخول مختلفتين داخل المطار قيل إنهما مسؤولتان عن تفتيش المسافرين. وعلم الفريق أيضاً بأن على كل الأشخاص أن يمروا عبر أجهزة الكشف عن المعادن بغض النظر عن نوع جنسهم.

٥١ - وأخبر الفريق بأن أمن المطار سيخضع عما قريب لتعزيزات إضافية بأجهزة كشف يدوية وهبتها جهات مانحة خاصة وأن حكومة لبنان اشترت ثلاث آلات أشعة سينية

إضافية. ومن المتوقع أن توضع اثنتان من هذه الآلات عند أحزمة نقل الأمتعة في قاعة الجمارك وستستعمل الأخرى في المنطقة خارج مراقبة الجوازات والمراقبة الجمركية.

زاي - الاستراتيجية اللبنانية بشأن الأمن الحدودي

٥٢ - من الواضح أن الانتقال من حالة حدود مفتوحة تقريباً وتجربة غير كافية في إدارة أمن الحدود إلى حالة تؤيد فيها الحكومة مراقبة حدودها وتنفيذها مهمة ضخمة بالنسبة لأي بلد. والقيام بذلك في البيئة السياسية والأمنية المعقدة التي تميز لبنان في الوقت الحالي أمر غاية في التعقيد.

٥٣ - ويوضح ذلك الحاجة إلى توجيه العملية توجيهاً استراتيجياً رفيع المستوى بالاستناد إلى خطة رئيسية استراتيجية تصيغ رؤية مستقبلية للأمن الحدودي للبنان وترسم برنامج عمل لبلوغ ذلك الهدف.

٥٤ - وقد تعني التحديات السياسية التي يواجهها لبنان حالياً أن بعض جوانب هذه الخطة الاستراتيجية ستبقى معلقة. غير أن هذه التحديات ينبغي ألا تكون ذريعة لتأخير الشروع في وضع هذه الخطة.

٥٥ - ويرى الفريق أن عدم وجود توجيه استراتيجي على النحو الوارد في خطة رئيسية هو السبب الرئيسي في الخمول السائد، خاصة على طول الحدود الشرقية.

٥٦ - وانعدام التخطيط الاستراتيجي يعني غياب توضيح للحالة النهائية للأمن الحدودي التي ترغب فيها حكومة لبنان (ولو بشكل غير مكتمل)، وسبل ووسائل تحقيق ذلك، وبيان المراحل والمحطات على طول الطريق وإجراء السلطات اللبنانية المعنية لتقييم ذاتي نظراً لمستوى الكفاءة والفعالية المطلوب المحدد استراتيجياً. وتساهم هذه الحالة في عدد من العوامل التي تؤثر سلباً على الإمكانيات اللبنانية لتأييد مراقبة الحدود وإنفاذها.

٥٧ - وأدى انعدام التخطيط الاستراتيجي إلى النتائج التالية أو ساهم فيها:

(أ) عدم وجود ولو نهج مشترك تجريبي لدى السلطات اللبنانية بشأن الهيكل المستقبلي للوكالات الأمنية المسؤولة عن الحدود؛

(ب) عدم وجود عملية لتحديد الاحتياجات المطلوبة من المجتمع الدولي ونظام لتنسيق المساعدة المقدمة لتلبية هذه الاحتياجات؛

(ج) الحاجة إلى اتخاذ قرارات مخصصة مما يسبب الإحباط لدى أفراد الوكالات المسؤولة (أي توجيهات بشأن إعادة فتح معابر حدودية غير قانونية سبق إغلاقها)؛

- (د) انعدام تنفيذ التدابير، حتى الأساسية منها، مما يؤدي تقريباً إلى شل الحركة (حسبما ورد في تقرير الفريق المستقل الأول)، أثناء انتظار تقييم المشروع التجريبي؛
- (هـ) عدم وجود عملية تقييم ذاتي وانعدام التنمية، خاصة على الحدود الشرقية.

حاء - البلدان المانحة على الصعيد الدولي

- ٥٨ - ساهم عدد من البلدان المانحة في الجهود المبذولة لتعزيز أمن الحدود اللبنانية. وتشكل بعض المساهمات جزءاً من المشاريع الثنائية للبلدان المانحة نفسها مع لبنان. وتدعم مساهمات أخرى المشروع التجريبي للحدود الشمالية.
- ٥٩ - وأجريت مشاورات، في شكل اجتماعات مجموعات وكذلك في شكل اجتماعات ثنائية، مع البلدان المانحة والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة اللبنانية الرئيسية. وخلال المشاورات، لاحظ الفريق أنه لا الحكومة اللبنانية ولا البلدان المانحة أنشأت آلية ملائمة لتنسيق تقديم المساعدة الدولية بشكل استراتيجي.
- ٦٠ - ورغم وجود مندييات للتخطيط العام، فإن المشاورات وتبادل المعلومات تجري بين البلدان المانحة، وغالباً ما تكون تدابير مخصصة. وقد يوحي ذلك بأن المنتدى العام لا يعمل بطريقة جد مرضية وأن التدابير المخصصة تستخدم كبديل للتنسيق والتخطيط الاستراتيجيين، كما أكد ذلك ممثلو بعض البلدان المانحة. وتتسبب هذه الحالة في تداخلات أو ثغرات أو عدم اتساق في بناء القدرات، إلى غير ذلك. ومن ثم، يعتبر من الشروط المسبقة الحاسمة لتحقيق كفاءة الدعم المقدم من البلدان المانحة أن تُعتمد هذه الآلية.
- ٦١ - ومع ذلك فإن الجهود المبذولة في المشروع التجريبي مشجعة. ويمكن أن تشكل أساساً لزيادة توسيع الترتيبات الأمنية الحالية للحدود الشرقية عقب إجراء عملية تقييم وصدور قرار حكومة لبنان.
- ٦٢ - غير أن من المهم أن تواصل البلدان المانحة دعم المشروع التجريبي لأن القوة المشتركة لمراقبة الحدود تظل هي المحرك الرئيسي للتقدم، وأساساً محتملاً للتوسيع إلى الحدود الشرقية للبنان، ونموذجاً محتملاً لوكالة حرس حدودي مخصصة ومستقلة. ورغم أوجه القصور المشار إليها واختلافات الرأي بشأن المشروع التجريبي، فإن الفريق يقدر أن قوة مشتركة لمراقبة الحدود، مبتورة أو حتى منهارة ستمثل تراجعاً رئيسياً للأمن الحدودي اللبناني.

طاء - الخطوات المقبلة المقترحة

٦٣ - هناك عدد من التدابير التي يمكن للسلطات اللبنانية أن تتخذها والعمليات التي يمكن أن تبدأها في الأجلين القصير والمتوسط لتعزيز فعالية التدابير الأمنية الحدودية للبنان. وينبغي مواصلة النظر إلى هذه التدابير في إطار توصيات الفريق المستقل الأول والأنشطة المستمرة للقوة المشتركة.

٦٤ - ونظراً للحاجة إلى المزيد من التوجيه الاستراتيجي اللبناني وانعدام إطار استراتيجي عند بداية المشروع التجريبي، من الضروري الآن أن يشرف لبنان على إدارة هذا المشروع. وفي هذا الصدد، ينبغي للحكومة لبنان أن تضع إطاراً يبين الخطوط الزمنية ومقاييس الأداء لمواصلة تنفيذ المشروع.

٦٥ - وينبغي النظر في إصدار قطعة موحدة من الزي الرسمي لكل عضو من أعضاء القوة المشتركة، كقبعة أو شارة كتفية أو قطعة أخرى يمكن أن تساعد على غرس روح الوحدة لدى القوة المشتركة.

٦٦ - وهناك حاجة إلى المزيد من التدريب المتخصص عند نقاط العبور الحدودية الرسمية. وينبغي توفير المزيد من التدريب الشامل للوكالات لتعزيز فهم وتنفيذ فلسفة الإدارة المتكاملة للحدود.

٦٧ - وينبغي التعجيل بوضع إجراء للتقييم والتحليل المنهجين للمخاطر وتطبيقه في كل نقاط العبور الحدودية بغية تسريع عملية تخلص الشاحنات والبضائع، فضلاً عن مركبات المسافرين. ويلزم استعمال المعدات المسلمة حديثاً بكفاءة بأسرع ما يمكن.

٦٨ - وينبغي أن توفر حكومة لبنان القوانين والإرشادات الضرورية عندما يكون من المطلوب (أو الموصى به) إدخال تعديلات على الإطار القانوني الحالي من أجل تحسين الإجراءات عند نقاط العبور الحدودية. وعلاوة على ذلك، ينبغي تشجيع الوكالات المختلفة المسؤولة عن أمن الحدود لوضع وإصدار إجراءات تشغيلية موحدة تأخذ في الاعتبار فلسفة مشتركة للإدارة المتكاملة للحدود.

٦٩ - وينبغي أن تنظر الحكومة اللبنانية في توسيع المشروع التجريبي ليشمل مسؤولية نقاط العبور الحدودية. وسيؤدي ذلك بالتأكيد إلى زيادة احتمال تبادل المعلومات (الاستخبارات) فيما بين الوكالات المعنية ويساعد على رفع مستوى التنسيق والتعاون فيما بينها إلى أقصى حد. وينبغي أن يكون الهدف على المدى الطويل هو إنشاء كيان واحد منفصل عن

الوكالات الأربع المكلفة حالياً ببعض جوانب الأمن الحدودي، أو كجزء من إحدى الوكالات، مع توفير ما يكفي من الموظفين والميزانية.

٧٠ - وقد استُلمت معدات إضافية عند كل نقاط العبور الحدودية كانت، أساساً في شكل معدات للمعلومات والاتصالات، وردت من البلدان المانحة ولكنها لا تُشغل بعد بشكل كامل. وقد تم توفير التدريبات ذات الصلة. وينبغي أن يكون استعمال المعدات بفعالية وكفاءة من بين الأولويات، خاصة عندما يتعلق الأمر بمعدات المعلومات والاتصالات.

٧١ - وينبغي إعطاء المزيد من الأولوية لنقاط العبور الحدودية على طول الحدود الشرقية. وأخبر الفريق بأن انعدام الإجراءات على طول الحدود الشرقية ناتج عن قرار معلق من حكومة لبنان بشأن ما إذا كان ينبغي توسيع القوة المشتركة لمراقبة الحدود لتشمل الحدود الشرقية. وأعطيت الأولوية للمشروع التجريبي ونقطة العبور الحدودية المصنع. وبما أن المشروع التجريبي وولاية القوة المشتركة يستبعدان نقاط العبور الحدودية، فإن وضع المشروع في صيغته النهائية وانتظار تقييمه ينبغي ألا يكون ذريعة لعدم تنفيذ بعض توصيات الفريق المستقل الأول. فقد كان يمكن، بل ينبغي، على الأقل محاولة تنفيذ أو بدء تنفيذ العديد منها في الظروف القائمة وبجد أدنى من التكاليف.

٧٢ - وكما ورد في تقرير الفريق المستقل الأول، لا يزال عدم اكتمال تعيين الحدود اللبنانية مع الجمهورية العربية السورية يعيق مراقبة الحدود ويثبط عزيمة وكالات الأمن الحدودي عندما تضطر إلى دخول المناطق غير المرسومة بشكل واضح. لذلك فمن الضروري معالجة هذا الموضوع بشكل جدي.

خامساً - استنتاجات وتوصيات

٧٣ - نظراً لأن تنفيذ بعض التوصيات الواردة في تقرير الفريق المستقل الأول يعتمد على معالجة العوائق السياسية، ونظراً للمناخ السياسي السائد في لبنان خلال السنة الماضية، فإن من المفهوم أن التوصيات لم تنفذ جميعها.

٧٤ - ولكن تقرير الفريق المستقل الأول لم يقدم العديد من التوصيات التي كان يمكن أن تنفذها السلطات اللبنانية دون أن تترتب عليها آثار مالية أو سياسية كبيرة أو دون آثار تُذكر وتغيرات في الهيكل التنظيمي لوكالات إدارة الحدود.

٧٥ - ولاحظ الفريق أن عدداً من التوصيات الواردة في تقرير الفريق المستقل الأول أُدرجت ونُفذت من خلال إنشاء القوة المشتركة لمراقبة الحدود في إطار المشروع التجريبي. ورغم أن هذه التوصيات لم تُستغل دائماً على أتم وجهه، فإن ذلك يشكل خطوة هامة إلى

الأمام. ولسوء الحظ، ليست هذه هي الحالة فيما يتعلق بمعظم نقاط العبور الحدودية وعلى طول الخط الأخضر الشرقي.

٧٦ - ويمكن ملاحظة تقدم طفيف في المطار والموانئ البحرية، ولكن لا يزال هناك مجال كبير للتحسين.

٧٧ - وخلاصة القول إنه أُحرز بعض التقدم على الحدود الشمالية من خلال القوة المشتركة لمراقبة الحدود وتحققت بعض التحسينات الطفيفة في مواقع أخرى. ولكن لبنان، عموماً، لم ينجح بعد بأي شكل ملموس في تعزيز الأمن العام لحدوده.

٧٨ - لذلك فإن الفريق المستقل الثاني يكرر التأكيد على المجموعة الكاملة للتوصيات كما وردت في تقرير الفريق المستقل الأول لأنها لا تزال صالحة الآن مثلما كانت صالحة قبل عام. ورغم أن بعض التوصيات نُفذت جزئياً أو بشكل معدل، فإنها ينبغي، عند الإمكان، أن تنفذ في أقرب وقت ممكن. وفيما يلي توصيات الفريق المستقل الأول:

- إنشاء قوة متنقلة مشتركة بين الوكالات تركز على تهريب الأسلحة بهدف ضمان الكفاءة في مجال ضبط الأسلحة من خلال قدراتها في مجالي الاستخبارات والاعتراض السريع.
- إنشاء عنصر للاستخبارات والتحليل في إطار الوحدة المشتركة بين الوكالات بهدف الحصول على كل المعلومات الاستخباراتية ذات الصلة من الوكالات الأربع، وتحليلها وتزويد الوكالات الأربع والقوة المشتركة بين الوكالات بما تحدده من أهداف يمكن الاستفادة منها.
- نشر خبراء دوليين في مجال أمن الحدود في الوحدة المشتركة بين الوكالات والخلية المعنية بالاستخبارات والتحليل المدججة فيها؛ وفي كل الوكالات الأربع على جميع المستويات بهدف تقديم المشورة بشأن الجوانب غير العسكرية لأمن الحدود والتدريب ذي الصلة وفي أمانة استشارية تتألف من مستشارين دوليين وممثلين من وكالات أمن الحدود اللبنانية.
- إنشاء جهاز مخصص لحراسة الحدود كجزء من استراتيجية طويلة الأجل لتبسيط إجراءات أمن الحدود، وجمع كل الخبرات والمعلومات والمعلومات الاستخباراتية في وكالة واحدة.
- تحقيق المراقبة التامة والمطلقة على نقاط العبور الحدودية بوضع إجراءات تشغيلية موحدة، بما في ذلك قواعد لأي تحرك للأشخاص والمركبات والسلع داخل منطقة

المراقبة، واتخاذ تدابير إجبارية موحدة لمراقبة الامتثال، ووضع آليات لمكافحة الفساد، وبتعديل الهياكل الأساسية، عند الاقتضاء؟.

- وضع تدابير للفصل بين ما هو قانوني وما هو غير قانوني من الأنشطة التي تجري قرب الحدود أو أنشطة عبور الحدود بحيث يتم تهيئة بيئة شفافة ولا لبس فيها، مثل فرض قيود على التحركات في بعض المناطق، ورسم خط الحدود، وإنشاء نقاط عبور حدودية محلية إضافية، ونقل المعابر إلى خط الحدود، وتوفير برامج اجتماعية اقتصادية كبديل للأسر التي تعتمد على التهريب.
- وضع برامج تدريبية للوكالات الأربع على جميع المستويات لتحويل مفهوم ومذاهب أمن الحدود إلى نهج مدني يتسم بدرجة عالية من المهنية والمهارة، ويستند عند الإمكان إلى الخبرة التدريبية للمشروع التحريبي أو يستفيد منها، وينفذ الجوانب العملية لمفهوم إدارة الحدود المتفق عليها دولياً المتعلقة بالتعاون والتنسيق وجمع المعلومات الاستخباراتية والمهارات التقنية وتحليل المخاطر.
- تعزيز تقديم المعدات الخاصة بالحدود إلى جميع الوكالات بهدف زيادة الكفاءة وكعامل مضاعف للقوة، بما في ذلك معدات المراقبة الجوية والبرية، ومعدات الاتصالات، والمركبات، والمساحات الضوئية، وأجهزة التفيتيش الأخرى، وكل ما يلزم من معدات وبرامجيات حاسوبية.
- إقامة التعاون مع النظراء السوريين، وخصوصاً على المستوى التنفيذي، بحيث تصبح إدارة أمن الحدود جهداً مشتركاً لتأمين الحدود ومنع الأنشطة غير المشروعة عبر الحدود.

٧٩ - ولضمان استمرار عملية التوصل إلى نظام كفاء وفعال لمراقبة الحدود اللبنانية واحتفاظها بالزخم المطلوب، يقدم الفريق المستقل الثاني التوصية الإضافية التالية:

- وضع خطة استراتيجية توضح الحالة النهائية التي ترغب حكومة لبنان في تحقيقها فيما يتعلق بنظام مراقبة حدودها، وسبل ووسائل تحقيق ذلك، وتشمل بياناً بالمرحل والمحطات على طول الطريق وتضع عملية للتقييم الذاتي تقوم بها السلطات اللبنانية المعنية بالنظر إلى مستوى الكفاءة والفعالية المطلوب المحدد استراتيجياً. وينبغي أن يأخذ ذلك في الاعتبار مفهوم الإدارة المتكاملة للحدود والتوصيات الواردة في تقرير الفريق المستقل الأول.

٨٠ - ويوصى علاوة على ذلك أن تضمن البلدان المانحة بفعالية تعزيز التنسيق والتعاون في الأنشطة التي تقوم بها وفقاً للاحتياجات اللبنانية لتحقيق أفضل النتائج من الجهود التي تبذلها، إما بتكريس الآلية القائمة أو باعتماد آلية جديدة.

المرفق الأول

زيارات واجتماعات الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية

الخميس، ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨

إحاطة إعلامية، منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان
السفير باتريك لوران، الاتحاد الأوروبي

الجمعة، ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨

رئيس الوزراء فؤاد السنيورة
اللواء الركن المصري، قائد القوات المسلحة بالنيابة، القوات المسلحة اللبنانية
اللواء جورج خوري، مدير المخابرات العسكرية، القوات المسلحة اللبنانية
اللواء كارل أولريتش ستولتز، رئيس المكتب الألماني للمشاريع

السبت، ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨

اللواء سيهام حركة، مدير العمليات في الأمن العام

الاثنين، ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٨

إحاطة إعلامية، قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
مارتا رويداس، نائبة منسق الأمم المتحدة الخاص والمنسقة المقيمة
اللواء ريفي، المدير العام لقوات الأمن الداخلي
لجنة أمن الحدود

العقيد اسكندر ووحدة تنفيذ المشاريع

الثلاثاء، ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨

فريق الجهة المانحة الفرعي المعني بالحدود
اللواء أسعد غانم، المدير العام لمديرية الجمارك العامة
هانسيورغ هابر، السفير الألماني،

يان كريستنسن، السفير الدانمركي

الأربعاء، ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨:

اللواء فريد حوري، قائد القوة المشتركة لمراقبة الحدود

اللواء حميد درويش، قائد المنطقة الشمالية

مركز العمليات المشتركة التابع للقوة المشتركة لمراقبة الحدود

كبار مسؤولي أمن الحدود في ميناء طرابلس

مرافق تدريب للقوة المشتركة لمراقبة الحدود

معبر العريضة الحدودي

الخميس، ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨

معبر العبودية الحدودي

معبر سهل البقيعة الحدودي

سهل البقيعة في وادي خالد (الموقع الأول)

معبر القاع الحدودي

المعابر الحدودية: القصر (الموقع الأول) حوش بيت إسماعيل (الموقع الثالث) وأرض القمر

(الموقع الرابع) للعبور الحدودي

الجمعة، ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨:

العقيد إبراهيم كنعان، قائد المنطقة العسكرية، البقاع

معبر المصنع الحدودي

بلدة دير العشائر (الموقع الخامس) ومركز الحلوة الفلسطيني (الموقع السادس)

الاثنين، ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨

تقييم أجري من الجو للحدود الشمالية والشرقية (لقاعدة رياق الجوية)

الثلاثاء، ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨

المفوض مارك باسوتي وجاناينا هيريرا، السفارة الفرنسية

إلياس المر، وزير الدفاع

مرفأ بيروت

حسن قريطم، وآخرون، مدير أمن الموانئ

اللواء شقير، مدير أمن مطار بيروت

مطار الحريري الدولي

الأربعاء، ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨

رئيس الوزراء فؤاد السنيورة

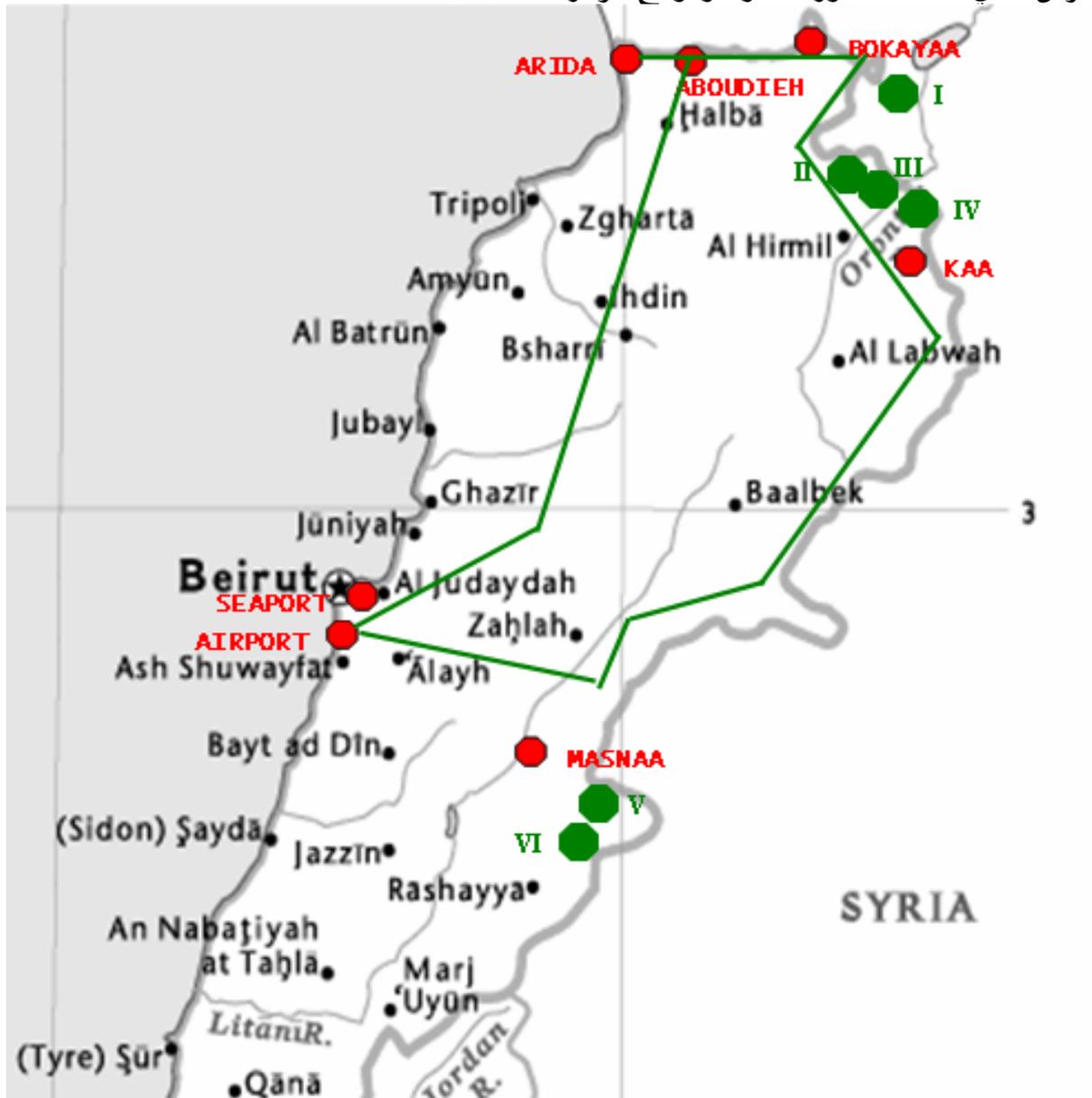
بنيامين ساؤول، نائب رئيس مجموعة الشرق الأدنى، وجيريمي تشايفرز، المستشار المعني

بالاستقرار والإنعاش - السفارة البريطانية

لجنة أمن الحدود

إحاطة إعلامية، منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان

المرفق الثاني - نقاط عبور الحدود ومواقع الزيارات الميدانية



بيان الرموز	
نقاط عبور الحدود	
الخط الأخضر (انظر قائمة الاجتماعات للحصول على الرمز الرقمي)	
مسار تقييم الحدود من الجو	

اختصاصات الفريق الثاني المستقل لتقييم الحدود اللبنانية

مقدمة

١ - في الفقرة ١٤ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) طالب مجلس الأمن حكومة لبنان "بتأمين حدوده وغيرها من نقاط الدخول لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد دون موافقتها..."، وتحدد الفقرة ١٥ من القرار ذاته تدابير ينبغي للدولة أن تتخذها لمنع تزويد أي كيان أو فرد بالأسلحة أو غيرها من المساعدة العسكرية غير تلك التي تأذن بها حكومة لبنان أو قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

٢ - واقترح الأمين العام في تقريره الصادر في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧ (S/2007/147) أن ينظر المجلس في دعم اتخاذ المزيد من التدابير التي تكفل التنفيذ التام للفقرة ١٥ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، مثل إيفاد بعثة تقييم مستقلة تتولى إعداد تقييم للوضع على طول الحدود اللبنانية المشتركة مع الجمهورية العربية السورية. وقد رحب المجلس في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ بما يعتزم الأمين العام القيام به في هذا الصدد وطلب إليه "أن يوفد في أقرب وقت ممكن، وبالاتصال الوثيق مع الحكومة اللبنانية، بعثة مستقلة لإجراء تقييم كامل لعملية مراقبة الحدود، وأن تقوم... بتقديم تقرير إلى المجلس بشأن النتائج والتوصيات التي تنتهي إليها في هذا الخصوص".

٣ - وبناءً على ذلك، أنشئ الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية، المكون من خمسة خبراء يتمتعون بخبرات ذات صلة بالشرطة وإدارة الحدود وتهريب الأسلحة. وقد أوفد هذا الفريق إلى لبنان لفترة تمتد من ٢٧ أيار/مايو إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ مكلفاً بولاية إجراء تقييم كامل لترتيبات أمن الحدود ورصد "الخط الأخطر"، بما في ذلك نقاط العبور الرسمية، في اتصال وثيق مع السلطات الأمنية اللبنانية المختصة ومع الفريق الألماني الذي يتولى توجيه المشروع التجريبي في شمال لبنان، وتقديم توصيات محددة إلى الأمين العام بشأن التدابير واستراتيجيات المساعدة التي تفضي إلى تعزيز أمن الحدود على طول الحدود اللبنانية المشتركة مع الجمهورية العربية السورية. وقدمت استنتاجات وتوصيات الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية إلى الأمين العام ليشملها بعنايته وقد أرفقت برسالته الموجهة إلى المجلس في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (S/2007/382).

٤ - وأشار الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (S/2007/392) إلى أن تقرير الفريق كان جوهرياً وأنه قدم تقييماً مهنياً ومتضمناً لتفاصيل تقنية للحالة الصعبة

على طول الحدود اللبنانية السورية. وأوصى الأمين العام ”حكومة لبنان بأن تنفذ استنتاجات التقرير بأكملها“. ورحب مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي الصادر في ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/29)، بتوصيات الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية وتطلع إلى تنفيذها. وطلب إلى ”الأمين العام، أن يقوم، بالتشاور مع الحكومة اللبنانية، بتقييم تنفيذ هذه التوصيات وموافاة المجلس بانتظام بمعلومات مستكملة عن هذه المسألة في تقاريره الدورية عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك أن يقوم، حسب الاقتضاء، بالتنسيق مع حكومة لبنان، استناداً إلى زيارات المتابعة الميدانية“.

٥ - وقدم الأمين العام أول تقييم لتنفيذ توصيات الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية في تقريره الصادر في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (S/2008/641). وأوصى حكومة لبنان بأن تنجز تنفيذ توصيات الفريق باتخاذها المزيد من الخطوات العملية لوضع نظام فعال ومتكامل لمراقبة كامل الحدود اللبنانية. وكرر تأكيد استعداد الأمم المتحدة لمواصلة العمل عن كثب مع الحكومة اللبنانية، ”بطرق منها إيفاد مزيد من البعثات التقنية إلى لبنان، حسب الحاجة“.

٦ - وأبرز الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨ (S/2008/135) المقدم إلى المجلس، كلا من التقدم الذي أحرزته الحكومة اللبنانية في تطوير قدراتها لإدارة حدودها وتأمين حدودها إضافةً إلى التحديات المتبقية في هذا الصدد، وتوصيات الفريق الرئيسية التي تعد ضرورية لتعزيز الأمن على طول الحدود اللبنانية والتي لم تنفذ بعد. وفي هذا الصدد، ووفقاً لطلب مجلس الأمن الوارد في بيانه الرئاسي المؤرخ ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/29)، ومن أجل إجراء تقييم شامل لتنفيذ توصيات الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية وتقديم معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن، أعلن الأمين العام اعترامه ”إيفاد فريق إلى لبنان لإجراء تقييم“ بالتنسيق مع الحكومة اللبنانية.

الولاية

٧ - سيعمل فريق الخبراء باتصال وثيق مع جميع السلطات اللبنانية المختصة، بما فيها اللجنة المعنية بأمن الحدود والقوات اللبنانية المسلحة وقوى الأمن الداخلي والأمن العام والجمارك العامة، والجهات الدولية المانحة التي تقدم المساعدة التقنية والتدريب إلى لبنان، بما في ذلك عن طريق مشاريع تجريبية تنفذ بتوجيه ألماني في شمال لبنان.

٨ - وسيعد فريق الخبراء تقييماً شاملاً لتنفيذ توصيات الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية. وسيقيم فريق الخبراء التقدم المحرز حتى الآن وسيقدم التوصيات إلى الأمين العام بشأن التدابير اللازمة لمواصلة تعزيز أمن الحدود اللبنانية.

- ٩ - ولهذا الغرض، سيقوم فريق الخبراء بما يلي:
- إعداد تقييم تفصيلي لما نفذته إلى الآن حكومة لبنان من توصيات صادرة عن الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية.
 - تقييم كامل أثر هذه التدابير على أرض الواقع من منظور ترتيبات لبنان لأمن الحدود على طول "الخط الأخضر" وجميع نقاط العبور الرسمية.
 - الاعتماد على استنتاجات التقييمات الأخرى الهامة المستكملة والجارية والقيام، في هذا الصدد، باستعراض الجهود المتواصلة لدعم تحقيق المزيد من التعاون والتكامل في عمل الوكالات اللبنانية المختصة المسؤولة عن أمن الحدود.
 - الإشارة حسب الاقتضاء إلى أولويات الموارد والتدريب، والاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات والهياكل الأساسية.
 - التشاور مع الجهات الدولية المانحة بشأن الإطار الاستراتيجي لتوفير المساعدة الدولية اللازمة لتنمية القدرة على إدارة حدود لبنان واستعراض الآليات المؤسسية لتحقيق ذلك.

الأنشطة الرئيسية

- ١٠ - ستشمل الأنشطة الرئيسية الموصى بها لفريق الخبراء ما يلي:
- الاجتماع بالوكالات الأمنية اللبنانية المعنية وبالأمم المتحدة والشركاء الثنائيين والأطراف الأخرى للاستعلام والمناقشة ووضع التقييم المناسب وتقديم التوصيات بناءً على ذلك.
 - زيارة النقاط الضرورية الواقعة على طول "الخط الأخضر" وجميع نقاط العبور الرسمية وموقع المشروع الذي ينفذ بتوجيه ألماني في شمال لبنان ومعاينتها.
 - التشاور عن كثب مع السلطات اللبنانية والوكالات الأمنية المعنية ومع جميع الجهات الدولية المانحة التي تقدم الدعم لتنمية قدرة لبنان على إدارة حدوده من خلال عملية تقييم لترتيبات أمن حدود لبنان وتقديم التوصيات بناءً على ذلك.
- ١١ - وفي هذا الصدد، من المقترح أن يقيم فريق الخبراء صلة وثيقة مع الحكومة اللبنانية، ولهذا الغرض عليه أن يسعى جاهداً للالتقاء والاتصال مع المحاورين التاليين:

- رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية وغيرهم من المسؤولين الحكوميين المعنيين
- قائد القوات المسلحة اللبنانية
- قادة قوات الأمن الداخلي والأمن العام والمخابرات العسكرية
- قائد الشرطة اللبنانية ومديرو الدوائر الأخرى المعنية بالحدود (الجمارك والمهجرة)

المؤهلات والتعيين

١٢ - ينبغي للفريق الذي يعينه الأمين العام أن يكون صغيراً ويضم كبار الخبراء في شؤون أمن الحدود والشرطة والجمارك وربما خبراء عسكريين توظفهم الأمم المتحدة بدوام كامل لفترة تصل إلى شهر واحد. ويمكن انتداب خبراء لتأدية هذه المهمة من الدول الأعضاء التي لديها أشخاص يمتلكون الخبرات والتجارب اللازمة. ويمكن أيضاً أن يقدم موظفون (حاليون أو سابقون) من الأمم المتحدة المساعدة عند الاقتضاء.

١٣ - ولجميع أعضاء الفريق صفة الخبراء الموفدين بمهمة من الأمم المتحدة. ويتمتعون بالامتيازات والحصانات المنصوص عليها في المادتين السادسة والسابعة من اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها أثناء فترة إيفادهم. وتسري عليهم اللوائح الناظمة لوضع الموظفين، غير موظفي الأمانة العامة، وحقوقهم الأساسية وواجباتهم، والخبراء الموفدين في مهمة، وفقاً لما اعتمده الجمعية العامة في قرارها ٢٨٠/٥٦ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢.

اللوجستيات والدعم

١٤ - إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة هي الإدارة "الرائدة" في دعم هذا الفريق وتواصل العمل بالتشاور الوثيق مع إدارات ومكاتب ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان وإدارة عمليات حفظ السلام.

١٥ - وتقدم السلطات اللبنانية ووكالات الأمم المتحدة وبعثاتها المعنية الموجودة في لبنان و/أو في مكان آخر في المنطقة إلى الفريق الموجود في لبنان الدعم الذي يتمثل في كل ما يحتاج إليه من مساعدة لوجستية وذات صلة بالأمن وتيسر له، عند الضرورة، جميع عمليات النقل والسفر.

التعاون مع الحكومة اللبنانية

١٦ - تكفل الحكومة اللبنانية لأعضاء الفريق وأمانته حرية التنقل في جميع أرجاء لبنان. وتضمن الحكومة اللبنانية الأمن لأعضاء الفريق وأمانته أثناء فترة نشرهم في لبنان. ويلقى الفريق تعاوناً تاماً من الحكومة اللبنانية، وعلى الأخص من الوكالات الحكومية المشار إليها في اختصاصاته. وينبغي للسلطات اللبنانية المعنية أن تصحب الفريق أثناء زيارته الميدانية.

١٧ - تمنح الحكومة اللبنانية (أ) أعضاء الفريق الامتيازات والحصانات والتسهيلات والإعفاءات الممنوحة للخبراء الموفدين في مهمة من الأمم المتحدة، على نحو ما تنص عليه المادتان السادسة والسابعة من اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها التي يعد لبنان طرفاً فيها؛ (ب) أمانة الفريق الامتيازات والحصانات والتسهيلات والإعفاءات الممنوحة للخبراء الموفدين في مهمة للأمم المتحدة، على نحو ما تنص عليه المادتان الخامسة والسابعة من تلك الاتفاقية.

التقارير

١٨ - يقدم إلى الأمين العام تقرير مفصل عن استنتاجات الفريق لا يتجاوز ٨ ٥٠٠ كلمة إلا إذا طلب استثناء من إدارة الشؤون السياسية وأذنت به، وذلك في موعد أقصاه أسبوعان من انتهاء الزيارة الميدانية.

التمويل

١٩ - يمول الفريق، رهن موافقة الأمين العام، من الحساب غير المنظور والاستثنائي المرصود للأمين العام في الميزانية.